تتمات

تتمة: الاصلاح الفلسطيني

أهمية القطاع الخاص

ويردف قائلا: ولا يجب أن نغفل أن القطاع الخاص بمجمله، مؤلف من مؤسسات صغيرة، فردية، وعائلية الطابع، وحتى تلعب دورا أكبر، لا بد من وضع برامج لإعادة تأهيلها عبر الهيئات الاقتصادية، مثل مركز التجارة الفلسطيني (بال تريد)، والغرف التجارية والصناعية، بما يضمن إعادة بناء ذاتها باتجاه أكثر تساوقا مع المفاهيم الإدارية الحديثة المرتبطة بالعولمة، ومبادئ التنافس، واكتساب الخبرات الضرورية في عالم اقتصادي متغير يوميا.

ويعتقد عبد الكريم أن ذلك كله، ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار من جانب التشكيل الحكومي الجديد، وبما يمنع تكرار بعض المآخذ التي وقع فيها سابقه على حد قوله.

ويرى المحلل الاقتصادي أن ما تم على صعيد ذلك التشكيل اتسم في بعض جوانبه بالارتجال، ودلل على ذلك بدمج بعض الوزارات، وتحويل سواها إلى ما يعرف بهيئات.

وعن ذلك يقول: أعتقد أن ذلك ناتج عن ضغوط سياسية، وليس احتياجات فعلية، أعلنت خطة المائة يوم، لكن أحدا لا يعلم ما أنجز منها على وجه التفصيل، وبالتالي هناك حاجة ماسة لتحديد أولويات الشعب الفلسطيني.

ويتابع: لا يجوز أن تشكل وزارة، ثم تحدد الأدوار الملقاة عليها، لأننا قد نكتشف أننا لسنا بحاجة لبعض الوزارات، على خلاف غيرها التي يمكن أن ندمجها، ما ينطبق مثلا على كل من وزارة العمل، والشؤون الاجتماعية، والأسرى، والتي يمكن أن تجمع في وزارة باسم وزارة العمل والرعاية الاجتماعية.

ويربط بين ما قاله والاقتصاد، فيقول: في الاقتصاد لا مجال للارتجال، وإصلاحه عملية مهمة جدا، لأنه يمس بشتى نواحي الحياة، وعندما نتحدث عنه وما يرتبط به من مشاكل الفقر، والبطالة، وإنهاء عمالة الأطفال، فإننا نبحث في مسائل مركزية، تؤثر على المجتمع ككل، وفي شتى المجالات.

الجرباوي: الحكومة الحالية مستنسخة عن سابقتها

من جهته، يتطرق الدكتور علي الجرباوي، أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت، لموضوع الإصلاح، وما تم في إطاره، فيرى أن تنفيذه مهمة صعبة، في ظل ضعف الموارد، ووجود الاحتلال، وتدخل جهات عديدة داخلية وخارجية في هذا الشأن.

ويضيف قائلا: الإصلاح تعبير واسع، رأينا ما قام به التشكيل الوزاري السابق، وسمعنا بخطة المائة يوم، لكن لم ينفذ الشيء الكثير منها، ولا زلنا بحاجة لجهد كبير في هذا المجال

ويعزو محدودية ما أنجزه ذلك التشكيل لعوامل، استمرار الاحتلال الإسرائيلي وممارساته، وغياب قرار سياسي فلسطيني باتجاه الإصلاح، إلى جانب وجود جهات -لم يسمها- داخل المجتمع الفلسطيني تعزز عدم الإصلاح.

وبناء على ما تقدم، يعتقد أن مسؤولية كبيرة تقع على عاتق التشكيل الوزاري الحالي، الذي لا يعتبره حكومة جديدة، بل مستنسخة عن سابقتها، والتي كان عليها اعتراضات من جانب «التشريعي».

يضيف في هذا الصدد: المفروض أن تأخذ الموضوع بجدية أكبر، فهذا أمر ملح، فالعالم يتربص بنا، ووضعنا الداخلي صعب للغاية، وبالتالي يجب أن تدرج الإصلاح على سلم أولوياتها، وأن تقوم بكل ما تستطيع لتنفيذ إجراءات نحوه.

ويؤكد أن ذلك لا ينفصل عن مشاركة المجتمع، الذي ينبغي تعزيز مفهوم المشاركة، والمواطنة في صفوفه، وممارسته ضغطا على السلطة لتطبيق خطوات إصلاحية.

ويحدد أولويات برنامج التشكيل الوزاري، ويحدده في العناية بالأوضاع الداخلية، ومواجهة الضغوط الخارجية، والعمل من أجل إنهاء الاحتلال، والمباشرة في الإعداد للانتخابات، جنبا إلى جنب مع الإصلاح.

وفي المقابل، تحتفظ السلطة الوطنية بتوجه خاص إزاء ما أنجز في الفترة الماضية، وتبدي عزما على المضي فيما شرعت به من إجراءات على طريق الإصلاح.

الإصلاح ليس بدعة خارجية

وفي هذا السياق، يشير محمد غضية، رئيس قطاع التخطيط برام الله في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وعضو لجنة الإصلاح الحكومي في الوزارات، إلى أن الإصلاح ليس بدعة خارجية، بل ضرورة وطنية، تستجيب لمصالح الشعب الفلسطيني، وتتسم بطابع الاستمرارية.

وحسب غضية، فإن جوانب الإصلاح متعددة، وتطال تعديل أوضاع الجهاز الإداري الحكومي، والفصل بين السلطات، والإصلاح المالي، وغيرها.

ويبين أن السلطة قطعت شوطا لا يستهان به، وخاصة على صعيد مواجهة الوضع الإداري الحكومي، حيث توجد عدة مقترحات لتطويره وتحسينه.

ويستحضر ما تم في خطة المائة يوم، فيذكر أن توحيد الأجهزة الأمنية، جاء خدمة للمصالح الوطنية، على خلاف ما تريده إسرائيل، والتي ترغب في تحويلها إلى أداة تعمل لصالحها، الأمر الذي اعتبره مرفوضا بشكل قاطع.

وبالنسبة لتوحيد حسابات السلطة، ينوه إلى أنها نتيجة للحاجة إلى الشفافية، وتكريسا للسيادة الفلسطينية.

ويوضح أن برنامج الإصلاح الذي وضع بالاستفادة من بعض الخبرات المحلية والأجنبية، يركز بشكل خاص على فصل السلطات، وتطبيق القانون الأساسي الفلسطيني.

ويقر بوجود تشكك شعبي حيال الجهود المبذولة حيال الإصلاح، منوها إلى تفهمه ذلك على ضوء انتظار المواطنين لإنجازات ملموسة، تجذبها إليها، وتشركها فيها.

ويستطرد قائلا: الإصلاح عملية ليست نخبوية أو فوقية، بل تأخذ مصداقيتها من جماهير الشعب الفلسطيني، التي ترنو إلى أن تشعر بإجراءات وإنجازات ملموسة على هذا الصعيد.

لكنه يؤكد بالمقابل، أن الإصلاح يتسم بحاجته لأمد طويل، ليحقق أهدافه، وبالتالي يمكن فيه اتخاذ إجراءات سريعة، على خلاف جوانب أخرى تحتاج مزيدا من الوقت.

ويؤمن غضية بضرورة اقتران الإصلاح بمشاركة مجتمعية، سيما من قبل شتى المؤسسات، والقوى، والاتحادات، بحيث تطرح تطلعات الشعب الفلسطيني، وحاجاته، وموقفه من الخطوات الإصلاحية.

ولا يخفي أن عملية الإصلاح تصطدم بجملة من العقبات، وفي مقدمتها الاحتلال الإسرائيلي، علاوة على ما سماه «النهج القديم».

ويوضح ما يقصده بالمفهوم السابق قائلا: هناك صراع بين أفكار الإصلاح والتطوير، والأفكار التقليدية المحافظة في بعض البنى المؤسسية، والرموز التي تقاوم الإصلاح، إما لعدم قناعتها بالإصلاح، أو عدم أولويته بالنسبة إليها.

ورغم كافة المعطيات، يعتقد أن الإصلاح عملية جادة، وتتبلور باتجاه اعتماد قوانين ولوائح وأنظمة غير مسبوقة.

ويقر غضية بصعوبة تحقيق كافة غايات برنامج الإصلاح، في ظل الاحتلال الإسرائيلي، إلا أنه يستدرك ذلك قائلا: هذه عملية صراعية، مستمرة، وهناك إرادة سياسية فيها، وخاصة على صعيد تطوير المؤسسة الرسمية بكل جوانبها حتى تصبح قادرة على تلبية متطلبات الدولة الفلسطينية.

تتمة: غزة

ويعرب المواطن يحيى أحمد ٣٥ عاماً من مخيم البريج، الذي يدرس أبناؤه الخمسة في مدارس مختلفة ترعاها وكالة الغوث« عن تخوفه وقلقه الشديد على مستقبل أبنائه في حال اجتاحت إسرائيل غزة مؤكداً ضرورة التحرك الآن لمواجهة الاحتلال. وأضاف »أعتقد أننا يجب أن نتحرك الآن وعدم انتظار حدوث الاجتياح الإسرائيلي«. كما دعا أحمد المؤسسات التربوية والثقافية والجمعيات ذات العلاقة إلى مناقشة فكرة التعليم الشعبي وإشراك أولياء الأمور في هذا النقاش حتى يتحمل الجميع مسؤولياته.

من جانبها قالت المواطنة فاتن حمدان ٤٢ عاماً من غزة «أنني أشعر بالخوف الشديد على مستقبل أبنائي وأنا أتابع ما يجري من انتهاكات ضد الطلبة في محافظات الضفة الغربية. وأكدت قائلة: يجب عليّ والنساء جميعاً التحرك بفاعلية في هذا الاتجاه حتى لو وصل الأمر حد اصطحاب أبنائنا بأنفسنا إلى المدارس حتى في حالات فرض منع التجول. وأضافت.. تلقي التعليم حق طبيعي لكل إنسان كفلته كل الشرائع والقوانين الإنسانية ويجب أن لا نسمح لقوات الاحتلال أن تدوس هذا الحق كما داست الكثير من الحقوق.

إشراك المؤسسات

وأعربت الكثير من المؤسسات التعليمية في غزة عن استعدادها للمشاركة في التعليم الشعبي ومن ضمنها جمعية الكرمل الثقافي في مخيم النصيرات حيث قال ماهر مزهر رئيس الجمعية: إن الجمعية تملك الإمكانات للبدء الفوري في هذه الحملة خاصة وأنها تملك الأسس اللازمة لذلك.

وأشار إلى أن الجمعية نفذت وبالتعاون مع مؤسسة التعاون برنامجاً شبيهاً تحت عنوان »إسناد التعليم« جرى خلاله إعطاء مئات الطلبة دروساً مجانية في مختلف الفصول عبر تشغيل عدد من المدرسين الجدد وخريجي الجامعات.

وأكد مزهر أن البدء في التعليم الشعبي يحتاج إلى توفير القرطاسية والكتب والنشرات اللازمة وهي غير متوفرة في المركز وتحتاج إلى دعم من قبل المؤسسات المعنية، مؤكداً أن الجمعية على استعداد لبذل كل الجهود رغم قلة ومحدودية الإمكانات والموارد.

وتحدث عن الدور الهام الذي يقع على عاتق أولياء أمور الطلبة خاصة في إيجاد الحافز للطلبة لدفعهم إلى المشاركة في التعليم الشعبي، مؤكداً على ضرورة تعاون المؤسسات المجتمعية المختلفة من أجل تشجيع هذه الحملة للتصدي للاحتلال الماضي قدماً في فرض سياسة التجهيل لأبنائنا.

وأضاف.. في مخيم النصيرات مثلاً، هناك ٢٠ مدرسة ومؤسسة واحدة لا تستطيع التصدي لها فقط.

وكان المربي الجديلي دعا إلى تفعيل دور أولياء الأمور باعتبارهم السند الحقيقي في أي جهد في هذا المجال.

يشار إلى أن قوات الاحتلال ستفرض كعادتها حظراً للتجول في حال اجتاحت مناطق قطاع غزة الأمر الذي يتوجب أخذه في الحسبان لدى الحديث عن التعليم الشعبي.

ويقول مزهر.. سنكون مضطرين لخرق نظام منع التجول والتوجه إلى المؤسسات وهذا يحتاج إلى هبة جماهيرية قوية تسند الطلبة وحقهم في تلقي التعليم تحت أي ظرف.

وكان نادر وهبة من مركز القطان للبحث والتطوير التربوي، قال في مقالة صحفية، نشرتها صحيفة الأيام الفلسطينية إن التعليم الشعبي ليس مجرد استبدال المدرسة بغرف داخل البيوت بل هو مشاركة شعبية للخبرات المختلفة، تساهم فيها الأسرة والعائلة والجيران والأصدقاء والمتطوعون بالتنسيق مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بهدف الحفاظ عليقابلية التعلم لدى الأطفال وطلبة الابتدائية بوجه الخصوص.

وطالب وهبة بضرورة التخطيط الجيد للتعليم الشعبي لان حماس ودافعية الأطفال نحو التعليم سرعان ما يخبوان ما لم نفكر في آليات تبقي البهجة في قلوبهم والبسمة على وجوههم .

تتمة: الزيت

الكمية الفائضة عن الحاجة دون أن يلحق بالمزارعين خسارة باهظة حيث تقدر الاغاثة الزراعية خسارة المزارعين نتيجة هبوط الأسعار ما بين ٥٠-٦٠ مليون دولار.

وشدد أبو غزالة على أن ما يطرحه ليس »توحيدا للأسعار« لأن ذلك حسب رأيه غير ممكن نتيجة العرض والطلب وإنما «تحديد الأسعار» بحيث لا يسمح شراء الزيت بسعر يقل عن تكلفته.

سلة غذائية ومساعدات

في محاولة للحد من التدهور المستمر في أسعار الزيت لجأت الاتحادات والوزارات والنقابات المعنية إلى تضمين زيت الزيتون الفلسطيني في المساعدات العينية التي تقدم لصالح الشعب الفلسطيني ومن بينها تلك المساعدات التي قدمها الصليب الأحمر لأسر العاملين المتضررين على شكل كوبون بقيمة ٩٠دولاراً لمدة ٦أشهر حيث بلغت الحصص الموزعة ١٢٠ألف حصة في كل من غزة والضفة وتضمنت كل حصة مواد تموينية مختلفة من بينها ٤ لتر زيت زيتون فلسطيني شراها الصليب الأحمر من اتحاد الفلاحين وبالتنسيق مع اتحاد نقابات عمال فلسطين حيث باع اتحاد الفلاحين كيلو الزيت للصليب بسعر ٨,١٣شيقل فيما اشتراه الاتحاد من المزارعين بسعر ١٢شيقل وسبب هذه الزيادة __يقول جودة__هو تكلفة العبوة وأجرة العمال والنقل.

ومن بين تلك المساعدات أيضاً ما يعرف بالسلة الغذائية التي قدمتها اللجنة السعودية لدعم الشعب الفلسطيني برئاسة الأمير نايف بن عبد العزيز وهي عبارة عن ٢٠٠ألف طرد غذائي نصفها للضفة والنصف الآخر لقطاع غزة. .يتضمن كل طرد لتران من زيت الزيتون الفلسطيني، وقد وزعت هذه الطرود بالتنسيق مع اتحاد نقابات عمال فلسطين في كل من الضفة وغزة

وفيما يتعلق بالمساعدات التي تقدم للعمال عن طريق اتحاد نقابات عمال فلسطين والتي تتضمن شراء زيت زيتون بأسعار منخفضة نسبياً، أوضح رئيس اتحاد نقابات فلسطين بالضفة شاهر سعد «أن كل المواد التموينية التي تقدم كمساعدات للعمال يشتريها الاتحاد كصفقة واحدة عن طريق مناقصات تقدم للتجار والذي يقدم سعراً أقل يحصل على العطاء».

ويضيف سعد«حصة كل عامل من المساعدات ٣٠ دولاراً والتي تحددها مسبقاً الجهات المانحة، ومن بين ما يقدم للعامل لتران من زيت الزيتون التي اشتراه الاتحاد بسعر ٦دولار و ٧٠ سنت لكل لترين، ويتابع »أنا كنقابة عمال يهمني مصلحة العمال أولاً فلو اشتريت سعر الزيت بأكثر من هذا السعر فإن كمية العامل من الحصة ستقل باعتبارها محددة مسبقاً بـ٣٠ دولار».

وحول سبب لجوء الاتحاد إلى نظام المناقصات بدلاً من شراء الزيت من المزارعين مباشرة قال سعد «السلة الغذائية التي تقدم للعمال تتضمن عدة مواد تموينية ونحن لا نستطيع أن نشتري كل سلعة على حدة لذلك نلجأ إلى المناقصات ولا نقوم بذلك إلا بدور الوسيط بين الجهة المانحة والمتعهد للعطاء».

تجار الزيت التركي

المزارعون يتحدثون عن سبب آخر لانخفاض سعر منتوجهم من الزيت الفائض عن حاجة السوق وصعوبة التصدير يلخصه د.هشام الشولي عضو مجلس بلدية عصيرة بقوله «إن المزارعين في منطقة نابلس يتذمرون من أن هناك بعض التجار في المنطقة قاموا بادخال كميات من الزيت التركي إلى الأراضي الفلسطينية ثم يبيعونها لاحقاً على أنها زيت فلسطيني، مضيفاً »لكن للأسف لا توجد أدلة تدين هؤلاء» داعياً الجهات المعنية إلى متابعة الموضوع ومحاسبة من يثبت تورطه.

والقصة كما يرويها المزارعون في منطقة نابلس أن تاجراً من المنطقة على علاقة مع تاجر آخر من قرية المغار داخل الخط الأخضر يشتري منه زيتاً تركياً فيما يزود التاجر النابلسي الأخير بكميات من الزيت البلدي ويقوم هو ببيع الزيت التركي في السوق على أنه زيت بلدي وبسعر أقل بكثير من السعر الذي كان عليه سعر الزيت في الأعوام السابقة مما ساهم كثيراً في هبوط أسعار الزيت لهذا العام علماً بأن زيت الزيتون التركي يباع باسعار زهيدة إذا قورنت مع الزيت الفلسطيني كما أن جودته أقل.

وحول هذا الموضوع تحدثت المؤسسات المعنية عن »مجرد إشاعات دون وجود إثباتات تؤكد صحتها« فيما أكد آخرون أن هذه الإشاعات لم تأت من فراغ.

ويقول جهاد عبده من اتحاد المزارعين بأنها «إشاعات دون أدلة» وهو الأمر الذي أكده وكيل وزارة التموين عبد الحميد القدسي بقوله «ناقل الكفر ليس بكافر» في إشارة إلى أنها إشاعات يتناقلها العامة ولا يوجد هناك إثباتات حول تورط تجار معينين، مضيفاً أنه إذا توفر لوزارة التموين «طرف خيط» فإنها لن تتردد في الكشف عن المتورطين وتقديمهم إلى العدالة.

وشدد القدسي على وجود قرار من الرئيس ياسر عرفات منذ سنوات يمنع بموجبه إستيراد زيت الزيتون من الخارج مشيراً إلى أن وزارة الزراعة أصدرت قراراً في هذا الشأن في شهر تشرين الأول المنصرم يؤكد على القرار الرئاسي الذي يمنع إستيراد الزيت من الخارج.

سألنا القدسي: متى تناهت إلى مسامعك هذه الإشاعات؟ فأجاب «قبل خمسة أيام» (تاريخ إجراء المقابلة في٢٠ /١٠/٢٠٠٢) وفي الوقت الذي رفض فيه جهاد عبده من اتحاد المزارعين وسليم أبو غزالة من الاغاثة الزراعية تأكيد صحة الإشاعات فإن هناك كتاباً من اتحاد المزارعين الفلسطيني مرسلا إلى اتحاد الفلاحين موقع بتاريخ (٢٢/٧/ ٢٠٠٢) (حصلت البيدر على نسخة منه) جاء فيه «هناك كميات من زيت الزيتون مستوردة من الخارج عبر إسرائيل وبالأخص التركي والذي يصل سعر اللتر الواحد إلى دولار واحد فقط، وهذا مخزن عند بعض التجار والمزارعين الكبار والذين مستعدون للبيع بسعر منخفض جداً» (انتهى).

هذا الكتاب يثبت أن هذه »الإشاعات« لا يتناقلها العامة فحسب خلال الأيام الأخيرة بل هي موضوع مثار بين الأوساط الزراعية والجهات المعنية قبل بدء موسم الزيتون الحالي بعدة أشهر حيث أن كتاب اتحاد المزارعين يستخدم صيغة تأكيدية على وجود زيت مستورد بقوله «هناك زيت مستورد» ولم يقل مثلاً هناك إشاعات حول وجود زيت مستورد.

أما وكيل وزارة الزراعة د.عزام طبيلة وعلى خلاف القدسي وعبده وأبو غزالة فقد أكد صحة«الاشاعات» بقوله« ما يتناقله الناس صحيح , فهناك كميات من الزيت التركي ادخلها تجار اسماؤهم معروفة لدينا إلى الاراضي الفلسطينية» نافياً أن يكون ذلك برخصة من وزارة الزراعة التي أصدرت قرارا خلال شهر تشرين الأول المنصرم أكدت فيه على منع إستيراد زيت الزيتون من الخارج الذي هو أصلاً ممنوع منذ سنوات موضحاً أن هذا القرار جاء للتأكيد على منع استيراد الزيت في هذا الوقت نظراً للفائض الكبير في الإنتاج وكرد على إدخال الزيت التركي إلى الأراضي الفلسطينية عن طريق تجار فلسطينيين يعملون مع تجار إسرائيليين وبتسهيل من الاحتلال. أما عن ماهية هؤلاء التجار قال طبيلة بأنهم من منطقة الخليل نافياً أن يكونوا من نابلس فيما قال القدسي أن »الإشاعات« تحدثت عن تجار من منطقة نابلس وشدد طبيلة على أن بعض التجار استغلوا الوضع القائم في الأراضي الفلسطينية حيث يقومون بتهريب ما يحلو لهم من بضاعة في ظل غياب الرقابة على المعابر، وفيما يتعلق بالإجراءات التي اتخذتها وزارة الزراعة بحق هؤلاء التجار يقول طبيلة «لا شيء» ويضيف «السبب في ذلك أنك بحاجة إلى إجراء قانوني لإدانة هؤلاء التجار ولكن للأسف في ظل الوضع الحالي لا يوجد مرشد زراعي يملك الصبغة القانونية التي تخوله أن يتحقق من الأمر، وحتى لو توفرت الأدلة فلا يوجد محاكم ولا سجون بسبب احتلال المدن الفلسطينية». غير أن القدسي خالف طبيلة في ذلك معتبراً أن السلطة الوطنية الفلسطينية راسخة على الأرض بالرغم من الاحتلال وأضاف أنه سيعمل على تسيير مفتشين من وزارة التموين مع نهاية الأسبوع (من تاريخ إجراء اللقاء في ٢٠/١٠/٢٠٠٢) لفحص ما يدخره التجار من بضاعة.

من جهته أكد محمد الطاهر منسق الاستيراد والتصدير في وزارة التجارة والاقتصاد أن إمكانية تهريب زيت تركي من إسرائيل إلى مدن الضفة وارد جداً في ظل غياب الضابطة الجمركية على المعابر بسبب الاحتلال مشيراً إلى أن تهريب البضاعة من إسرائيل تضاعف كثيراً بعد احتلال مدن الضفة، ويضيف «حتى عندما تصل البضاعة إلى التاجر لا يوجد مفتشون يفحصون تلك البضاعة، فالقوة التنفيذية في ظل الاحتلال غائبة، وهذا ماضاعف عمليات التهريب، فالسوق الفلسطينية حالياً مغرقة بالبضاعة الإسرائيلية ومن ضمنها بضاعة المستوطنات».

ويقول رئيس اتحاد الفلاحين في منطقة أريحا جودة سعيد «لا يوجد دخان بلا نار» منوهاً إلى أن موضوع إدخال زيت تركي إلى الأراضي الفلسطينية حقيقة واقعة مناشداً الجهات المسؤولة العمل على اتخاذ إجراءات وجمع أدلة لمحاسبة المتورطين في هذه القضية.

الحل

مشكلة عدم تسويق الزيت أو بيعه بأسعار زهيدة في السوق المحلية تتفاقم باضطراد في ظل عجز الجهات المسؤولة عن إيجاد حل لها، لكن معظم الأطراف المعنية ترى أن الحل يكمن في تكوين شركة استثمارية تعنى بتصنيع الزيت الفلسطيني بحيث تقوم بشرائه من المزارعين بأسعار معقولة ثم تعيد تعبئته وفق المواصفات العالمية ومن ثم العمل على تسويقه، هذا ما أكده أبو غزالة بقوله «إن إنشاء شركة استثمارية فلسطينية متخصصة في تصنيع زيت الزيتون الفلسطيني وفق المواصفات العالمية سيحل المشكلة بالتأكيد». وأثنى وكيل وزارة الزراعة د.عزام طبيله على هذا الاقتراح، كما أن المجلس الفلسطيني لزيت الزيتون والمؤلف من وزارة الزراعة والتموين والتجارة والاقتصاد وبعض الاتحادات والنقابات والشركات ذات العلاقة دعا في اجتماع له عقد في مقر وزارة الزراعة برام الله (٢١/١٠/٢٠٠٢) السلطة الوطنية إلى تبني تأسيس بنك للتسليف الزراعي ووضع الموازنات الخاصة بالبنك بالتعاون مع الجهات ذات الاختصاص والتي لها مصلحة في ذلك، وأوصى المجلس بأن تتولى السلطة الوطنية استيعاب الفائض من زيت الزيتون الفلسطيني ثم إعادة تسويقه من خلال صندوق برأسمال ٦٠ مليون دولار مبيناً أن ربع هذا المبلغ يجب أن يكون دواراً في عملية البيع والشراء وتسليف المزارعين، وأكد المجلس أن هذا الموضوع سيبحث مع الرئيس ياسر عرفات دون أن يشير إلى مواعيد محددة، ورأى طبيلة ضرورة تغيير الاتفاقيات التجارية الموقعة مع الجانب الإسرائيلي والتي تمنع تصدير الزيت الفلسطيني إلى الأسواق الإسرائيلية.

اقتراحات كثيرة تطفو على السطح، لكنها تبقى مجرد نظريات ما لم تتحول إلى برنامج عمل وإجراءات ملموسة تعود بالنفع على المزارعين، كما أن الجهات المسؤولة مدعوة إلى بحث سبل منع تهريب البضائع من إسرائيل بما فيها الزيت ومحاسبة المتورطين إلى جانب بحث سبل تسويق الزيت الفلسطيني إلى الخارج.